

بروفيسور خولة أبو بكر:

نفتقر إلى برنامج شمولي مهني وخطة تنموية مجتمعية تشمل جميع الحقول المعاشة

حوار: مهند مصطفى

ويؤثر الواقع السياسي على الصحة النفسية للفرد. فقد وُلد مصطلح «المواطن» في الدولة الحديثة. والمواطن يتأثر في حياته اليومية بالخطة السياسية المعلنة والخفية للدولة. يتركز التاريخ دائماً في فحص العلاقة المتبادلة بين الحاكم وقراراته. ولكن فعلياً، ترك هذه العلاقة أثرها العميق على الحياة اليومية للمواطنين وأسرههم ومجموعاتهم وطبيعة العلاقات بينهم وشعورهم بالنسبة لهذه العلاقات، وترفع من شأنهم أو تسيء لهم في نفس اللحظة ولسنوات طويلة تالية.

مثلاً بدأت هجرة متسلسلة من الشرق الأوسط للعالم الغربي المسيحي بناء على قرارات سياسية تجاه العرب المسيحيين ممن اعتبروا «أهل الكتاب». وبعد هذا القرار السياسي حصلت تغييرات منظومية محلية وعالمية متعددة الأبعاد: تم التأثير على المبنى الديموغرافي للعالم العربي، وعلى طبيعة التدخل السياسي والثقافي الغربي في سياسة وثقافة الشرق الأوسط، وعلى مكانة العرب في دول المهجر، وعلى وضعهم الاقتصادي وعلى مساهمتهم في اقتصاد موطنهم الأم، وعلى طبيعة استمرار علاقتهم مع أسرههم في الموطن الأم، وعلى طبيعة التنشئة والحراك الاجتماعي للأسرة الموسّعة الموزعة عبر المحيطات، وعلى تحويل الشرق الأوسط من مجتمعات تعددية إلى مجتمعات حصرية.

مثال آخر هو المواطن الألماني الذي يطلب العلاج النفسي بسبب مشكلة أسرية آنية. يكفي طرح بضع أسئلة حول تاريخ العائلة لكشف الرابط بين الوضعية التي يعاني منها حالياً وبين

من هي خولة أبو بكر؟ وما هي مجالات عملها؟

أنا بروفيسور في العلوم السلوكية. أحمل اللقب الثالث (الدكتوراه) في علاج مشاكل الأسرة. أعمل محاضرة في كلية «عيمق يزراغيل»، ولديّ عيادة خاصة أعالج فيها المشاكل النفسية الزوجية والأسرية، كما أعمل مرشدة مؤهلة للمعالجين.

كباحثة، أنشط في مجال الصحة النفسية للمرأة والأسرة والمجتمع العربي الفلسطيني داخل إسرائيل وخارجها وعلاقتهم مع الدولة. أحاضر محلياً وعالمياً في مجالات تخصصي، وصدرت لي منشورات مهنية محكمة باللغات الإنجليزية والعربية والعبرية والألمانية، بالإضافة للكتابة الموجهة إلى الجمهور الواسع.

ما المقصود بالصحة النفسية؟ وما هي علاقتها بالواقع السياسي الذي يعيشه المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل؟

الصحة النفسية Mental Health هو تعبير يعكس الوضع الوظيفي السليم المتناغم بين الجسد والنفس والذهن والعاطفة والسلوك على مستوى طبيعة العلاقة المتبادلة بين الفرد والأسرة والمجموعات والمجتمع. يخدم هذا التناغم تنفيذ كل دور وتحقيق كل علاقة بطريقة سليمة، تساهم في البناء والتنمية وشعور الرضى لجميع الأطراف المشتركة في العلاقة.

شخص من الخروج. وأثناء النهار لم يستطع الفلسطينيون التحرك خارج الأسوار إلا بعد الحصول على تصريح خاص بذلك. منذ ذلك الحين، وكلما تعرض العرب في عكا لأذى، يتوقعون بطريقة تلقائية مع بعضهم البعض داخل الأسوار. وأصبحت الأسوار هي حدود الهوية. فأبناء عكا، حتى من ولد خارج الأسوار، يشعر عاطفياً ونفسياً عندما يكون داخل البلدة القديمة أنه «في البيت». «داخل الأسوار» هو المكان الآمن والمألوف، وهو المكان الذي نتحدث فيه باللغة العربية بدون حرج. هو المكان الذي ينادي به الجميع على بعضهم البعض بعبارة تبنى بينهم علاقة عائلية لحظية «خالتي، عمي، خيتا، خيتا». يوجد شعور بالانتماء للبلدة القديمة وبملكيتها وملكية تجارها في نفس الآن. لا تحمل الأحياء الجديدة من عكا اليهودية مثل هذه المشاعر.

في تشرين الأول/أكتوبر 2008، في «يوم الغفران» اليهودي، قام أحد الشباب العرب بتصرف في حي يهودي اعتبر مساساً بمشاعر اليهود. حدث هذا بسبب جهله لمفهوم العيد وتعاليمه. من الممكن أن يخطئ شخص فرد وممكن أن تلقي عليه أن يتحمل نتائج خطأه. ولكن هذا الحادث وما تلاه من ردود فعل - جعل عكا على شفا انفجار بركان - ناجم عن الوضع السياسي التاريخي وانعكاس له.

وهنا يجب أن نطرح السؤال البديهي: كيف يجهل شابٌ وُلد ونشأ وعاش كل حياته في بلدة مختلطة عادات وتقاليد ومراسم الأخر؟

تعكس الإجابة عن هذا السؤال طبيعة الحياة المنفصلة للشعبين في هذه المدينة التي تعرف كـ «مختلطة». علسس أرض الواقع قلماً يختار أن يسكن اليهود والعرب جنباً إلى جنب لفترة طويلة. فلقد أظهر سلوك السكان على مدار قيام الدولة بأن السكان اليهود القلائل تركوا البلدة القديمة بإرادتهم، وأنه كلما دخل العرب إلى أحد الأحياء خارج الأسوار فرغ هذا الحي تدريجياً من سكانه اليهود الذين يفضلون الانتقال للسكنى في أحياء وحتى في بلدات خالية من العرب.

بالرغم من وصف المدينة على أنها «مختلطة»، لا توجد فعلياً أليات يومية للقاء إيجابي للسكان، بدءاً من الطلاب وانتهاء بأهاليهم وباقي السكان. ينظر كل طرف إلى نمط حياة الآخر ودينه وعاداته وسلوكه اليومي من بعيد، بدون أن يتعلم فعلاً من هو وكيف يعيش حياته ومعاني هذه الأمور بالنسبة له. ومن هنا، يكفي سوء تفاهم لسلوك خاطئ نابع عن جهل لمضامين ثقافة الآخر في يوم ذي صبغة قدسية خاصة، حتى تشتعل المشاعر المؤججة والمشحونة بالإحباطات الموروثة المتراكمة. في عيد الغفران من العام الماضي احتدم الأمر بين السكان اليهود والعرب لدرجة شككت خطراً على الجهتين ولم تهدأ

تاريخ أسرته منذ الحرب العالمية الأولى ثم الثانية وأثر الأيديولوجية النازية على الصحة النفسية للأفراد في أسرته. حتما سينفذ تأثير الوضع السياسي من جيل إلى آخر ويستمر في التأثير الواعي أو غير الواعي على الصحة النفسية.

لا يمكن انتزاع تأثير الواقع السياسي عن الحياة اليومية للإنسان العربي الفلسطيني في إسرائيل، لأن هذا الواقع ينتج طبيعة حياته اليومية، يحجمها ضمن أطر ثابتة مخططة لها، ويمهد لردود الفعل التالية تجاهها. منذ نشأتها انتهجت الدولة سياسة التمييز ضد جميع مواطنيها الفلسطينيين في شتى المجالات. وأفضت سياسات الدولة إلى رُزوح أكثر من 55% من الأطفال العرب تحت خط الفقر، وتعلمهم في جهاز تعليم متدن قياساً بجهاز التعليم العربي، لا يعدّهم للمنافسة المهنية والاقتصادية المتكافئة مع نظرائهم اليهود. وهكذا، تسهم سياسات الدولة تجاه المواطنين العرب في خلق دونيتهم المادية والطبقية والاجتماعية وفي المحافظة عليها وإعادة إنتاجها.

وعلى صعيد آخر، عندما يستهلك المواطن العربي الفلسطيني داخل إسرائيل الإعلام العربي، يجد أنه لا يحكي عنه كإنسان مساو للمواطن اليهودي في الدولة. ولا يحكي بلغته أو بمصطلحاته، ولا يتناول قضاياها بطريقة ترضيه. أما إذا قرّر السفر خارج البلاد لأي سبب فإن تجربة عبور الحدود تهينه وتبرز أن انتماءه القومي يبرّر إذلاله. كل هذه التجارب اليومية تمس مفهوم الذات والرؤية الذاتية والصحة النفسية.

بصفتك من سكان مدينة فلسطينية تاريخية وساحلية («مختلطة» اليوم) هي مدينة عكا، حيث هنالك واقع اجتماعي ونفسي، إلى جانب السياسي، يعيشه هذا الجزء من المجتمع العربي في البلاد. ما هي معالم هذا الواقع وخصوصياته؟

قبل سنوات أجريت مسحاً أولياً حول أصول العائلات العربية التي تسكن عكا. كانت النتيجة أن حوالي 5% من سكان عكا الحاليين أصليون، أما الـ 95% الباقون فهم لاجئون داخلين وصلوا إلى المدينة إبان النكبة وبعدها، خاصة في بداية الخمسينات عندما تابعت إسرائيل هدم وتهجير بعض القرى الفلسطينية. في الفترة الراهنة هناك ظاهرة هجرة الأسر من الطبقة المتوسطة والعليا من القرى المحيطة.

بُنيت أسوار عكا كحدود مرئية وملموسة يحتمي سكانها داخل تخومها. عند قيام إسرائيل، تعامل النظام الفتّي مع أسوار عكا كحدود للفلسطينيين. ففي عام 1948 فرض على جميع من بقي من السكان ومن لجأ إلى عكا أن يسكنوا فقط داخل الأسوار. وكان الجنود الإسرائيليون يغلقون البوابات مساءً ويمنعون أي



لا يمكن انتزاع تأثير الواقع السياسي عن الحياة اليومية للإنسان العربي الفلسطيني في إسرائيل وعن صحته النفسية

مجالات تخصصهم. مثلاً إدوارد سعيد؛ كان تخصصه في الأدب المقارن ولكنه ركز جل طاقاته الفكرية والأكاديمية والسياسية في تدارس سبل حل المشكلة الفلسطينية ورفع وعي العالم لإنسانية المشكلة. أرى في هذا هاجساً طبيعياً وتسخييراً إيجابياً للطاقات الفردية للمساهمة في القضية الجماعية. من نفس المنطلقات، نجد أن مجمل الأكاديميين الفلسطينيين الذين يبحثون ويحاضرون في الأكاديمية الإسرائيلية يتناولون مواضيع تخص المجتمع العربي الفلسطيني في شتى التخصصات: التاريخ، اللغة، الثقافة، السياسة، الحقوق، العمل الاجتماعي، الاقتصاد، الصحة، البنى التحتية، البيئة، والصحة النفسية.

بالنسبة لتخصص النساء الباحثات، فمن المنطق أن تدرس الباحثة همّها الأول أو الأساسي أو المباشر. وهذا توظيف جيد للموارد وتناول ممتاز للإشكالية المدروسة. من جهة أخرى، تعلمنا من تجارب رجيل الباحثات الأول في مجتمعاتهن العربية أن عليهنّ ملاءمة موضوع البحث للأطر التي يُسمح لهنّ بالتحرك فيها بحرية ودون وساطة. عندما نستعرض المواضيع التي درستها الباحثات الأكاديميات الفلسطينيات، نرى أنهن تطرقن إلى مواضيع حياتية تمسّ الأسرة والنساء، مثل إشكاليات التعليم العالي للمرأة، موضوع «عنوسة» الأكاديميات، رفاة المرأة العاملة، العلاقة الزوجية في أسر المرأة العاملة، تعامل الأسرة مع طفلها ذي الاحتياجات الخاصة، العنف داخل الأسرة العربية، مواقف جنوسية تجاه مواضيع نفسية أو اجتماعية، العلاقة بين الأجيال وتأثيرها على الفرد داخل

النفوس لأسابيع متتالية. كانت النتائج المباشرة للاحتدام تفرغ حي سكني «يهودي» تماماً من سكانه العرب وأضراراً فادحة في أملاكهم. أما الأثر الأبلغ فهو مراكمة هذه الشحنة من التجربة السياسية على المخزون القومي التاريخي ليتم التأكيد للعرب الفلسطينيين داخل عكا أن كل علاقة يومية في أي مجال تقع على أرضية لوجود سياسي مشحون للطرفين.

نلاحظ في السنوات الأخيرة ارتفاعاً نسبياً في كم الطالبات الجامعيات العربيات وازدياداً في عدد البحوثات العربيات، وفي نفس الوقت نشهد تماهياً بين هوية الباحثة الجندرية وموضوع بحثها.. هناك من يدعي بأن النساء تبحثن في قضايا النساء بالأساس، ونادراً ما نلاحظ بروز باحثات عربيات في قضايا أخرى غير القضايا "النسوية"، وكأن على الباحثة أن تبحث ذاتها فقط، فما رأيك بهذا النقد؟

من الممكن التعامل مع موضوع أكاديمية النساء الفلسطينيات إيجاباً أو سلبيّاً. فبالنسبة لوضعهنّ قبل خمسين عاماً، نفرح للتغيير الحاصل وللنقلة النوعية التي أنجزتها. أما لدى المقارنة مع نسبة الأكاديميات الإسرائيليات أو في الغرب وأدوارهنّ فنرى أن نسبتهنّ ما زالت منخفضة (حوالي 7,5% فقط من مجمل السكان) وأن دورهن ما زال في مرحلة التطوير. والأصعب هو أن هذه النسبة الضئيلة تتضاءل أكثر كلما تقدّمت الألقاب.

في هذه المرحلة التاريخية، ما زالت النساء الفلسطينيات داخل إسرائيل "يقترحن" مجالات جديدة بور. فطالما تتساءل عند التخطيط لبحث تخصصي: "هل هناك طالبة أو باحثة فلسطينية في هذا المجال؟". فما عدا مجال التربية والتعليم، نجد أن الحقوق المهنية متعطشة لأعداد إضافية من الباحثات. وهناك طريق طويلة أمام مراحل التخصص ضمن كل مهنة. فمثلاً لدينا طبيبات ولكن ما زال هناك غياب للمتخصصات في شتى مجالات الطب. كما يوجد نقص في معظم تخصصات المهن الأخرى.

يعتمد مجال عمل الأكاديميات الفلسطينيات على طبيعة تخصصهن. مثلاً الطبيبات اللاتي تعملن في المستشفيات تخدم المرضى كلهم، يهوداً وعرباً، رجالاً ونساء. والمهندسات لا يصممن بنية تحتية، ومبانٍ وبيوت ومنشآت للنساء فقط. أما من تتخصص في مجال يخدم فئة معيّنة، مثل طبيبة نساء، وتعمل في عيادة داخل بلدة عربية فهي تعمل مع النساء فقط.

بالنسبة للباحثات الأكاديميات، فإن النزعة الطبيعية في العالم، هي سعي ابن الأقلية لخدمة قضيته. ونرى أن المفكرين والأكاديميين الفلسطينيين في شتى المؤسسات الأكاديمية في العالم عملوا على رفع الوعي للقضية الفلسطينية، حتى خارج

وطبيعة تعامل الرجال مع هذا السلوك، نجد أن هناك تقبلاً من الرجال للتغيير الذي يصب في مصالحهم الآتية. مثلاً، استفاد الرجال من مشاركة المرأة في التصويت في الانتخابات وفي الدعاية الانتخابية، ولذا تبنى الرجال التغيير وباتوا يشجعون النساء على ممارسة حق التصويت. وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة اقتراع النساء العربيات في إسرائيل تفوق نسبته لدى النساء اليهوديات. أما على صعيد تجربة ترشح النساء لمناصب قيادية ضمن قوائم الانتخابات فلم يستفد الرجال في الوضع الآتي، حيث أصبحت المرشحات تزاحمن على مواقع القيادة، الضيقة والمزدحمة أصلاً. من جهة أخرى، تطلب هذا التغيير في المواقف القيمية والاجتماعية الشاملة، مثل منح المرأة حرية الحركة وصنع القرار، وحرية الانتماء والولاء لأطر خارج الحمولة، وتغيير الأدوار الجنوسية داخل الأسرة وداخل المجتمع. هنا صارع الرجال التغيير وحدوا منه. وعندما تبناه جزئياً، نجد أن هذا التبني تكتيكي وليس شمولياً أو أصيلاً.

هنالك أسباب تاريخية جعلت الرجال يتقدمون على النساء في شتى الحقول الأكاديمية والمهنية. ولكن، حين نجد، بعد ستين عاماً من قانون التعليم الإلزامي المجاني، أن هذه المعادلة ما زالت قائمة، فهذا يشير إلى دور المجتمع في إعادة إنتاجها ومأسستها في كل مرحلة من جديد. أرى أن الأسباب المركزية لهذا هي غياب مفهوم المساواة الحقيقية والعدل الاجتماعي في العلاقات الفردية، الزوجية، الأسرية والاجتماعية في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. أما الآليات التي تخدم تكريس هذا فهو النزعة الانتقائية بين العصرية والتقاليد، حيث لا تعيش الأسر الشابة وفق نمط واحد صاف. فحين تتطور هذه النزعة بهدف السيطرة على موضوع ما في فترة تغيير مجتمعي - كاحتفالات طقوس الزواج مثلاً - فإنها تشير إلى مرونة وتوزيع بهدف منح فرصة للتعددية الثقافية. أما عندما تهدف النزعة إلى السيطرة على شخص ما في فترة تغيير مجتمعي، فإنها تعكس سياسة المحافظة على السلطة وإعادة بناؤها عن طريق المواقف البطورية الاجتماعية اليومية. ولربما يمكن عزو غياب المساواة الجنوسية والعدل الاجتماعي إلى كون العرب الفلسطينيين في إسرائيل أقلية قومية مضطهدة. ولكن هذا أحد التفسيرات ولا يشمل تحليل الظاهرة بأكملها.

هل هنالك خطاب نسوي واضح المعالم يمكن اعتباره خطاباً نسوياً فلسطينياً؟

كانت النسويات الفلسطينيات من أوائل النساء في العالم والعالم العربي اللاتي دعون إلى المساواة الاجتماعية والأسرية والتحرر الوطني والعدل الاجتماعي. انخرطت النساء الفلسطينيات في العمل السياسي والوطني والاجتماعي، مواكبات تاريخ

الأسرة، الانحراف وإسقاطاته على الفرد والمجتمع، والسلوك السياسي للمرأة. يجب النظر إلى هذه المواضيع على أنها تكمل المشهد الذي يبعثه الرجل ويتركز به غالباً على فئات ذكورية.

بالنسبة لمكانة المرأة العربية في البلاد. هناك تقدم نسبي في مكانتها على صعد كثيرة، لكن يمكن الادعاء أن تقدمها وحراكها السياسي ما زالاً بطيئاً، كما أشرت في كتابك «طريق وعرة». لماذا يمكن المجتمع المرأة من التقدم، ولو ببطء، في مجالات معينة، وبقيةها قابعة في مكانها سياسياً؟ ولماذا لا يؤثر تقدم النساء في المجالات الأخرى على حراكها في المجال السياسي؟

يشكل تعامل المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل مع النشاط السياسي للمرأة مثلاً حقيقياً وتوضيحياً حول تعامله معها في المجالات الأخرى في الحياة اليومية. فهناك رسائل متناقضة يبثها المجتمع الذكوري تجاه النساء بعد استغلال قدرتهن وإنتاجهن لصالحه.

يعيش المجتمع العربي مرحلة تغيير لم يطلبها، ويبدو أنه لم يكن جاهزاً لها، وإنما أملت عليها ظروف سياسية وتاريخية عالمية ومحلية، كان أولها النكبة وقيام دولة ذات منحى ثقافي وسياسي غربي وآخرها فرض أيديولوجيا وسياسة العولمة. أدت هذه التغييرات إلى انخراط النساء في التعليم والعمل وقبول مشاركتهن السياسية كناخبات. ولكن ما زال البطريك الفردي أو الجمعي في حياة المرأة يناقش سلوك المرأة يومياً في كل واحد من هذه المجالات الثلاثة. وتدلل الدراسات الأكاديمية المتتالية على وجود حواجز تحد من حق المرأة في صنع القرار في المجالات المذكورة بشكل مستقل، أي دون العودة للبطريك الذي يقرّر لها، وبناءً على متغيرات لديه هو، وعلى الإطار الذي يتوقع منها أن تتحرك ضمنه. أما الجملة التي كثيراً ما نسمعها من الرجال أو النساء التي تعكس المعنى "أنا أسمح لها بأن..."، أو "هو [والدي، زوجي، أخي، حماي، رجل الدين في بيتي...]" يمنحني الحرية في مجال...؛ إنما تعكس وجود هذه الحدود. هل نتوقع أن نسمع نفس الجمل في أي إطار اجتماعي على لسان أي رجل يقصد بها أي امرأة؟ سوف تعكس الأجوبة ما معناه بأن هذا غير وارد وغير مقبول، غير مألوف أو "غير طبيعي". ومن هنا نصل إلى أن الفوارق الجنوسية ذات الصلة بالأدوار المحددة سلفاً من قبل المجتمع للرجال والنساء ما زالت تسيطر على سياسة العلاقات الجنوسية وبالتالي على مكانة المرأة العربية داخل المجتمع.

عند مراجعة المجالات التي تتغير فيها سلوك المرأة اليومي



الباحثات الفلسطينيات تطرقن إلى مواضيع تمس الأسرة والنساء بما يكمل صورة المشهد - الذكورية غالبًا - التي يبحثها الرجل

هنالك مبالغة في وصف هذا
الجيل بهذه الصفة؛ خصوصًا على
ضوء ما يدعيه البعض من تراجع
ما في النضال الوطني، مع العلم أن
النخب التي أحدثت تغييرًا في
الخطاب والسلوك قد تكون أقرب
إلى نخب الجيل الثاني بالإضافة
إلى الصمود الأسطوري للجيل
الأول؟

من طبيعة النخب أن تتميز عن الجمهور الذي
تقف على أعلى هرمه. ولكنها تتكوّن من نفس
نسيجه وتطبق بحاله. كما وأن هناك تأثيرًا متبادلًا
بين كل نخبة والمواطنين حول تشكيلة نمط
القيادة. سأطرح هنا فرضيات أساسية حول طبيعة

العلاقة بين القيادات والمواطنين:

أ. مثلما تشكّل القيادة الجماهير تشكّل الجماهير
القيادة. بما أن حاجات الجماهير تغيّرت بناءً
على تغييرات تاريخية، قومية، سياسية
 واجتماعية على مدار الأعوام الستين الماضية،
تغيّرت أيضًا طبيعة عمل القيادة من جيل إلى
آخر.

ب. النخب الفلسطينية كانت دائمًا متميّزة وكل
منها قام بواجب سيزيفي جبار ومتميز
واستعملت أحيانًا وسائل إبداعية غير عادية
لتقديم الخدمة اللازمة للجمهور.

ج. ركّز كل جيل نخبة اهتمامه بإعادة ترميم
مرحلة من الحاجات الفلسطينية التي قامت
الدولة الناشئة بتدبيرها.

د. أسهم كل جيل نخبة في ترسيخ بناء قاعدة

فلسطين. وكان للنساء العكيات منذ مطلع القرن العشرين، على
سبيل المثال، دورًا رياديًا في الموضوع. ولكن الخطاب التاريخي،
كما هو اليوم، يقوده رجال ويتكلم بلغتهم ويعكس فكرهم
ويري أعمالهم وينقل خطابهم ويستخف بما دون ذلك أو يراه
حدثًا شاذًا وليس نشاطًا سياسيًا ذا آليات عمل أخرى مختلفة.
بما أن تاريخ فلسطين الحديث مجبول بالصراع القومي
والسياسي، فإن المجتمع الفلسطيني والأسرة الفلسطينية، في
جميع مواقعها، عانت من هذا الصراع بطريقة مباشرة. هنالك
أسر فقدت أقارب لها نتيجة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أو
عانت من أسر أقاربها أو من الملاحقة والاضطهاد بسبب الآراء
السياسية أو النشاط الحزبي. النساء في هذه الأسر تعيش فعلا
القضية الفلسطينية حتى النخاع وتتأثر منها. ولكنها تؤثر أيضًا
عليها.

وكما هي الحال في العالم العربي تعيش النساء الفلسطينيات
ضمن مجتمعات متعدّدة الثقافات وأنماط الحياة. ولكن جميع
النساء على الإطلاق تبحثن عن تغيير يضمن للمرأة أربعة أعمدة
أساسية لتبني العصرية، هي التعليم، العمل، المشاركة السياسية،
 وإقامة أسر أقل عددًا من الجيل السابق. طرحت تجارب النساء
في العالم على مدار الأعوام المائة السابقة عدة مدارس نظرية
نسوية للتغيير منها التيار النسوي الراديكالي، والمتحفّظ والتيار
النسوي التابع للعالم الثالث، والتيار النسوي الديني الإسلامي.
شخصيًا لا أسجل أي مأخذ على البيت الفكري-إيديولوجي الذي
تختاره النساء لتغيير وضعها طالما توافر شرطان أساسيان: أولاً،
أن يكون موضوع التغيير هو البوصلة التي تقود نشاطات النساء؛
وثانيًا، أن تختار النساء الآلية بنفسها من منطلق وضوح رؤيا
لأسباب وإسقاطات هذا الاختيار.

من ملاحظاتي أرى أنه لا يمكن حصر النسوية الفلسطينية - في
شتى أماكن تواجد الفلسطينيين - بمعطيات ديموغرافية أحادية
الأبعاد مثل التعليم أو الطبقة أو نوع العمل أو مستوى الدخل
أو الدين أو التدين أو عدد أفراد الأسرة أو الوضع المدني أو عدد
الأولاد. إن نشاط النسويات في أرض الواقع يعكس واقعًا مركبًا
يجب دراسته والإفادة منه. من المثير أيضًا أن الجيل الثاني أو
الثالث من أولاد وبنات النسويات الأوائل ليسوا بالضرورة دائمًا
نسويين من حيث فكرهم أو نمط حياتهم. وهذا يستدعي دراسة
معمقة لمفهوم التنشئة الاجتماعية والسياسية ومفهوم التغيير
الاجتماعي.

تحدثت في كتابك «الجيل المنتصب» عن
ثلاثة أجيال اجتماعية-سياسية إن صح
التعبير، معتبرة الجيل الثالث جيلًا منتصب
القائمة. لماذا هذا التعريف، ألا تعتقد أن

داخل الدولة.

نظرياً أعتقد أنّ الدولة تستطيع أن تساوي حقوق مواطنيها اليهود والعرب وأنّ تسدّ الفجوات بينهم، ولكنها لم تفعل ذلك ولن تفعل ذلك مستقبلاً. فإذا لم توضع سياسات وخطط وميزانيات وآليات لسدّ هذه الفجوات خلال ستين عاماً، يعني هذا أن هذه هي السياسة المتبعة - تكريس الفجوات. وتبقى هذه السياسة المواطنين العرب الفلسطينيين مشغولين في تحصيل أمور حياتهم الأولوية اليومية وتمنعهم كمجموعة من الوصول للشعور بالاكتفاء وتحقيق الذات لئلا يتحولوا لأقلية متميزة تتمتع بالتأثير على صنع القرار مقابل المجتمع الإسرائيلي العام مثل الأقلية اليهودية أو الآسيوية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولأنّ هذه السياسة باتت واضحة بالرغم من عدم الإفصاح المباشر عنها فعلى الأقلية العربية الفلسطينية إتباع وسيلتيّ عمل تسيران معاً: أولاً، الاستمرار في مطالبة الدولة بكامل الحقوق كمواطنين شرعيين متساوين؛ وثانياً، بناء مشاريع خاصة، لا تعتمد على الدولة، لسدّ الفجوات الراهنة وبناء أسس الحراك الاجتماعي الذي يكفل الانتقال من حال النكوص كأقلية قومية مهمشة ومنكوبة لحال أقلية قومية متميزة.

ما هي باعتقادك السبل المركزية لمواجهة

التمييز والإقصاء؟

أرى في مؤسسات المجتمع المدني التي بدأت تظهر منذ بداية الثمانينات في المجتمع العربي والتي بدأت تسدّ حاجات المجتمع في شتى التخصصات خطوة هامة جداً في مواجهة التمييز والإقصاء. كما وأنّ هناك مؤسسات حقوقية تخصصية ترصد سياسات الدولة وتُساّل العنصرية. في الأعوام الأخيرة عملت عدة كوادر على بناء التصوّر المستقبلي للمواطنين العرب الفلسطينيين فيما يخصّ علاقتهم بالدولة. تعتمد هذه الآليات مجتمعة على رصد سياسة التمييز والإقصاء والإساءة. وهذا مجهود مبارك ومعظم التصورات تتبنى وسائل تنفيذ مهنية ولها نتائجها الإيجابية على أرض الواقع. لكنها غير كافية مقابل عنصرية الدولة تجاه الأقلية العربية. ما ينقصنا هو برنامج شمولي مهني به خطة تنمية مجتمعية تشمل جميع الحقول المعاشية، بعيدة المدى، مقسمة لمحطات عشرية، وتشمل تخطيطاً لثلاثين عاماً قادماً على الأقل.

يحتل موضوع مشاركة المرأة العربية في

سوق العمل مؤخراً حيزاً كبيراً من الاهتمام.

ما هي برأيك أهم المعوقات الاجتماعية والنفسية (إلى جانب المعوقات المؤسساتية)

القيادة وتوسيعها، فجاء الجيل التالي ليقف على منصة أكثر ثباتاً وارتفاعاً (مؤسسات، قوانين، خبرات، آليات عمل) من تلك التي وقف عليها جيل القيادة الذي سبقه.

بناء على طبيعة المقاومة التي رصدها الجيل الأول والثاني من النخب أحرز المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل طبيعة تنشئة سياسية درّبت على التعامل مع الدولة كأصحاب حق ورفع سقف مطالبه في كل فترة. يرى المتتبع لطبيعة القوانين المقترحة والخطاب السياسي للنخبة أن الجيل الثالث من القيادة يتحدث بلغة تغيّرت عن تلك التي تحدث بها الجيل المخضرم الذي عاش صدمة الاحتلال والتغريبة والشتات وفقدان القاعدة والبوصلة ومواكبة إنشاء الدولة الفتية.

في حقيقة الأمر علينا أن نثمن عالياً طبيعة صمود كل جيل والطرق التقليدية والمبتكرة لمواجهة تعنت الدولة أمام المطالب الفلسطينية الداخلية. ولكن في واقع يتغيّر به الوصف السوسولوجي للمجتمع العربي هناك ثبات في وصف وتثمين أدوار القيادة والنخبة الوطنية.

عند وصف الجيل الثالث من القيادة العربية الفلسطينية في الداخل بأنه منتصب القامة، فإننا نعكس نتاج تثقيف، ومقاومة، وتنشئة سياسية وعمل مجتمعي وحزبي وطني على مدار ستين عاماً، وهذا مطمئن حقاً. أما الظاهرة المقلقة، فهي المحافظة على بقاء الفئة التي تسلفت أو انحنت خوفاً من الدولة وطمعاً في رضاها جيلاً بعد جيل. أرى أنّ الواجب الوطني والاجتماعي هو في التقليل قدر المستطاع من نسبة الشباب محنيّ القامة. هذه الفئة تتكوّن من الشباب الذين يختارون أشكال الأسرة كآلية لـ«تدبير أمورهم»، طمعاً في وظيفة أو رفع المبلغ في قرض إسكان أو مساهمة الدولة في دفع القسط الجامعي. أرى فئة الجيل محنيّ القامة ضمن من يخدم في الجيش مثلاً لهذه الأسباب أو من يحاول إخفاء هويته الفلسطينية في المدن اليهودية الكبيرة أو في الفئة معدومة الثقافة الوطنية والانتماء المجتمعي.

ما هي رؤيتك لمستقبل العلاقة بين الأقلية

العربية الفلسطينية وبين الدولة، وإلى أين

تتجه برأيك؟

تتأثر هذه العلاقة بعوامل عدة منها العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية والعلاقات الفلسطينية-الفلسطينية والعلاقات الإسرائيلية-العربية، وكذلك العلاقات الإسرائيلية مع العالم المساند للقضية الفلسطينية.

من المهم أن ندرك أنه كلما تبنت الدولة الفلسطينية والعالم العربي مفهوم الديمقراطية ومارست قوانين تضمن صالح مواطنيها ورفاهيتهم كلما ارتفعت سقف المطالب الفلسطينية



المجتمع العربي يعيش تغييرات لم يطلبها ولم يكن جاهزاً لها والرجال يتقبلون التغييرات التي تصبّ في مصالحهم الآنية

الأسرة. مثلاً لا توجد مواصلات عامة بين معظم القرى العربية مما يلزم المرأة العمل داخل قريتها أو في أقرب مدينة هناك مواصلات عامة بينها وبين قريتها. أما إذا تحتم عليها العمل في مكان لا مواصلات عامة مباشرة تصل إليه فإما أن تضطر لشراء سيارة، وهكذا يصبح عملها مشروعاً اقتصادياً خاسراً في مراحله الأولى، وإما أن يلتزم أحد أفراد أسرتها بمهمة نقلها من وإلى العمل، وفي هذا محو تام لمفهوم الاستقلالية. هناك من النساء من يصل بهن الأمر إلى التنازل عن الحق في العمل نظراً للصعوبة اللوجستية. أما الصعوبات الأخرى مثل الدمج بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات البيت ورعاية الأولاد فهي من المعوقات الداخلية، أي صعوبة تعود المسؤولية عنها إلى الثقافة العربية البطريركية التي تعيد إنتاج نفسها بصيغ مجددة ومبتكرة تهدف إلى حفظ سيطرتها على استقلالية المرأة وتمحو احتمالات توظيف إنجازاتها في مشروع مساواتها مع البطيريك. تابعت المرأة تعليمها العالي، خرجت إلى سوق العمل، أسهمت في صنع القرار السياسي، عملت على تقليل عدد الأولاد الذين تنجبهم. لماذا إذاً لم يتساو وضع المرأة العربية بوضع الرجل العربي؟ إن السعي إلى إجابة تصبّ في مصلحة الصحة النفسية للأسرة يحتاج إلى فتح نقاش عميق، شامل وحقيقي حول الأجندة المجتمعية ومفهوم المساواة الجندرية وأهمية العدل الاجتماعي. بعد هذا، بالإمكان الانتقاء المدروس من أنجع ما تقدّمه التقاليد وأنجع ما تقدمه العصرية للأسرة والمجتمع العربي الفلسطيني في المرحلة الراهنة.

التي تحول دون رفع نسبة المشاركة، وهل يمكن الاستمرار بالحديث عن المعوقات الاجتماعية التقليدية المعروفة كحاجز أمام اندماج النساء في سوق العمل؟ هل ظهرت معوقات جديدة أم أن تلك القديمة تعيد إنتاج نفسها؟

أستهل إجابتي بالتساؤل: هل حقاً لا تشترك المرأة العربية بشكل كاف في سوق العمل؟ إن تعريف «سوق العمل» تعريف إحصائي يتجاهل ما تقدمه المرأة من خدمات للأسرة النووية (النووية) أو الموسعة أو للبيئة من حولها. لا تتعلق الإجابة على تساؤلي بالحصول على إحصائيات دقيقة من داخل المجتمع العربي، حيث تشير فعلاً هذه الإحصائيات إلى أن فقط 17% من النساء العربيات ينخرن في العمل المأجور. ما أتوخاه من طرح السؤال هو نقاش تعريف «سوق العمل» نفسه. إذا ما اعتبرنا العمل المأجور «لدى الغرباء» سوق عمل، فسنحصل على معطيات معينة، وهذا التعريف يناسب الغرب. ولكن إذا ما عرفنا سوق العمل بطريقة مختلفة بحيث يضم كل إسهام جسدي وذهني تبذل فيه المرأة وقتاً وطاقاً لتقديم خدمة تقصد بها زيادة إنتاج أو توفير خدمات لما تمتلكه أو يمتلكه أقاربها في الأسرة النووية أو الموسعة فستتغير المعطيات كلياً.

إذا عملت المرأة مثلاً على تربية أطفال غيرها فتعامل على أنها مربية محترفة تتقاضى أجرًا. ولا يحدث مثلاً في الغرب أن تربي المرأة أولاد غيرها مجاناً، لذا فهي تعتنش من تقديم هذه الخدمة. ولكن عندما تربي النساء العربيات أولاد أقاربهن، وخاصة أولاد الإخوة الذكور بدون مقابل، فلا ينظر إليهن كمنتجات ولا يُعتبرن منخرطات في سوق العمل إحصائياً. ولكن فعلياً تسهم مثل هذه الخدمات في رفع إنتاج الأسرة والاقتصاد في مصاريفها، وأيضاً فسح المجال أمام نساء أخريات بالخروج للعمل المأجور وزيادة دخل الأسرة. قس على ذلك بالنسبة لجمهور الزوجات والأخوات والبنات اللاتي يسهمن في العمل ضمن مشاريع زراعية واقتصادية وخدمائية أخرى تمتلك من قبل أقاربهم من الرجال ولكن لا تدرج أسماؤهن ضمن إحصاء النساء العاملات. حتى نعي مدى استغلال قوة العمل المجانية للمرأة لتتخيل لدقائق أن أقارب المرأة يتجدون لساعات على مدار الأسبوع لخدمة بيتها ومصالحها الاقتصادية بدون مقابل أو لقاء مصروف ضئيل يسد الحاجات الضرورية القصوى ولا يؤهل صاحبه للاستقلال الاقتصادي، ناهيك عن النمو والتطور الاجتماعي والطبقي.

هنالك معوقات خارجية مؤسسية بطبيعتها تجعل عمل المرأة معاناة تبدل الشعور بتحقيق الذات أو المساهمة في اقتصاد